بعد الإخفاق العسكري.. أوروبا عاجزة أمام الأصول الروسية

سارة عليان
كاتبة ومحللة سياسية

لم تستطع أميركا وإلى جانبها الدول الأوروبية الحليفة، أن تحقق على مدار سنتين من القتال أي مكاسب حقيقية أو انتصار واقعي في الحرب الروسية - الأوكرانية التي تمثلهم أوكرانيا رسميًا فيها. وهذا الفشل الاستراتيجي الكبير رغم الدعم والتمويل العسكري الهائل لأوكرانيا، رافقه أيضًا عجز آخر تمثل بعدم جرأة الأميركيين والأوروبيين لغاية الآن على الاستيلاء على الأصول الروسية السيادية الموجودة لديهم، رغم العديد من المحاولات والخطط التي لا زالت لهذه اللحظة غير مجدية وغير مضمونة النتائج.

قبل الحديث عن نوايا وتحركات مجموعة الدول السبع الكبرى تجاه هذه الأصول الروسية التي تقدر بأكثر من ٣٠٠ مليار دولار، لابد من التفريق بين أمرين وهما تجميد الأصول والاستيلاء عليها. فبينما يُمنع المالك في الأولى من التصرف بالأصل وكذلك الأمر بالنسبة للجهة المصادرة له، يتم في الثانية نزع الملكية تمامًا من صاحب الأصل ونقلها للجهة التي استولت عليه حيث يصبح بإمكانها التصرف به.

وفي هذا الإطار، إن ما قامت به هذه الدول فعليًا على امتداد سنتين وتحديدًا منذ شباط/فبراير ٢٠٢٢ هو مصادرة الأصول الروسية، أما اليوم فإننا نشهد حملة كبيرة للاستيلاء عليها، وهذه الحملة تقود جهودها بالطبع الولايات المتحدة الأميركية عبر وزيرة خزانتها جانيت يلين التي بدأت مؤخرًا بإقناع الأوروبيين بالاستيلاء على هذه الأصول، لكن الموقف الأوروبي لا يزال يعاني من تردّد وتضارب لما قد ينتج عنه من تداعيات ثقيلة لا تحمد عقباها.

من المعروف أن الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها لا يزالون يموّلون الحرب الأوكرانية من جيوب دافعي الضرائب لديهم، وقد وصلت قيمة الدعم المالي والعسكري المقدم من الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا إلى ما يقارب الـ١٠٨ مليارات دولار، فضلًا عن ٥٤ مليار دولار تم الإعلان عنها منذ أربعة أشهر تقريبًا. على الصعيد الأميركي، فقد وافق الكونغرس حتّى الآن على إرسال حزم مساعدات عسكرية لأوكرانيا وصلت قيمتها إلى ١٧٥ مليار دولار، وقد استغرقت الموافقة على الحزمة الأخيرة أشهرًا بسبب معارضة الجمهوريين لها.

مع مرور الوقت، بدأت حالة التململ تتسرب إلى الأوروبيين والأميركيين من الاستمرار في تمويل المساعدات العسكرية لأوكرانيا، خاصةً وأن نهاية الحرب لا تلوح في الأفق، يضاف إلى ذلك أن رهان هذه الدول على انهيار الاقتصاد الروسي وتراجع قوة روسيا قد فشل في ظل إظهار روسيا قدرتها على مواصلة الحرب لسنوات عديدة قادمة، على عكس الدول الممولة لأوكرانيا والتي تعاني بمعظمها من العجز في ميزانياتها ومن التضخم، لذا؛ فإن استمرار التمويل العسكري لأوكرانيا مستقبلًا سيكون إما عبر الاقتراض أو رفع الضرائب، وهذا ما دفع أميركا إلى تحريض الأوروبيين للاستيلاء على الأصول الروسية واعتمادها كمصدر لتمويل أوكرانيا.

بالعودة إلى الموقف الأوروبي المتعثر بهذا الشأن، فإن عدم إقدامهم على هذه الخطوة مرتبط بأسباب عديدة، منها الخوف من التداعيات السلبية الخطرة على مكانة اليورو كعملة احتياطية عالمية، لأن دول العالم في هذه الحالة ستتخوّف من وضع أموالها في أوروبا، ما يعني التأثير سلبًا على مكانة اليورو، مع العلم أن وزيرة الخزانة الأميركية حاولت طمأنة الأوروبيين من هذه الناحية باعتبار أنه لا توجد عملات احتياطية بديلة في العالم عن الدولار واليورو والين الياباني.

هذا السبب يضاف له سبب قانوني آخر، فألمانيا مثلًا بصفتها الدولة الأقوى اقتصاديًا في أوروبا، لا زالت تتهرب لغاية الآن من دفع تعويضات مالية لبولندا، بدلًا عن الأضرار التي ألحقتها بها في الحرب العالمية الثانية والتي تقدر بـ ١,٣ تريليون يورو، ومشاركة ألمانيا بالاستيلاء على الأصول الروسية قد يشكّل حجة قانونية لبولندا للمطالبة مجددًا بدفع التعويضات. وتقدر قيمة الأصول الروسية السيادية المجمدة في أوروبا بما يقارب الـ ٢١٠ مليارات يورو، معظمها موجود في بلجيكا لدى شركة Euro clear التي تضع يدها على ١٩١ مليار يورو منها، وفي هذا السياق هدّدت روسيا في حال الاستيلاء عليها، بالقيام بخطوة مماثلة تجاه الأصول الغربية لديها والمقدرة بـ ٢٨٨ مليار دولار، كما أنها من الممكن أن تضع الشركة البلجيكية أمام دعوى قضائية في حال تصرفت هذه الأخيرة بالأصول الروسية لديها.

أمام هذا الواقع، عمدت مجموعة الدول السبع للبحث عن حلول أقل خطورة، حيث وقّعت هذه الدول في أيار/مايو ٢٠٢٤ على خطة لاستخدام أرباح الأصول الروسية المجمدة لديها لدعم أوكرانيا على أن يتم تحويلها لها مرّتين في السنة، وبذلك ستكسب أوكرانيا دعمًا سنويًا يقدر بـ ٣,٣ مليار دولار، لكنّه يبقى غير كاف أبدًا.

فكرة أخرى طرحتها بلجيكا، تقضي بأن تعطي الدول الغربية قروضًا لأوكرانيا بضمانة الأصول المجمدة، لكن في ذلك إشكالية قانونية واضحة، إذ إن معاملة الأصول الروسية كضمانة للقروض التي ستمنح لأوكرانيا تعني الاستيلاء عليها فعليًا ما يعيدنا للنقطة الجوهرية التي يحاول الأوروبيون تجنبها.

مجموعة الدول السبع عادت لمناقشة مسار آخر في هذه القضية، وهو ينص على منح قروض بقيمة ٥٠ مليار دولار لأوكرانيا بضمانة أرباح الأصول المجمدة، إلا أنها لم تحسم قرارها بهذا الشأن لأن استخدام أرباح الأصول المجمدة كضمانة، يعني أن تبقى الأصول الروسية مجمّدة طيلة مدّة استحقاق القروض، وهي بالطبع مدّة زمنية طويلة، وهنا يطرح السؤال حول قدرة الأوروبيين على تجميد الأصول الروسية لهكذا مدّة زمنية.

المقترح الأخير الذي كان في حوزة مجموعة الدول السبع، هو رهان الأوروبيين على أن روسيا ستدفع بعد انتهاء الحرب تعويضات لأوكرانيا عن الخسائر التي ألحقتها بها، والتي تقدر تقريبًا بما يفوق الـ ٤٨٦ مليار دولار يحكم أنها هي من بادرت بشن الحرب أولًا، ما يتيح إمكانية منح أوكرانيا حاليًا قروضًا ميسرة يتم سدادها لاحقًا من التعويضات الروسية، لكن بالمقابل لا شيء يؤكد للأوروبيين أن روسيا ستدفع فعلًا هذه التعويضات، عندها ستعود الكرة مجددًا إلى دائرة الأصول الروسية المجمدة.

وتكشف محاولات ومخطّطات أميركا ومعها دول القارة العجوز عن المأزق الحقيقي الذي تعيشه هذه القوى في التعامل مع الأصول الروسية السيادية، ومن جهة أخرى فهي تبيّن قوة روسيا وقدرتها على التصرّف بالمثل ومواجهة العقوبات المفروضة عليها دون أي ردع، وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن إمكانية تبدّل مواقف هذه الدول مستقبلًا لا سيما وأن أوكرانيا لا زالت عاجزة حتّى الآن عن رسم أي معالمٍ لصورة النصر.

أميركا وحلفاءها لا يزالون يموّلون الحرب الأوكرانية من جيوب دافعي الضرائب لديهم، وقد وصلت قيمة الدعم المالي والعسكري المقدم لأوكرانيا إلى ما يقارب الـ١٠٨ مليارات دولار

«إسرائيل» و«عقدة الشمال»!

خليل نصر الله
كاتب ومحلل سياسي

لا حاجة للبحث كثيرًا حتّى نكتشف أن "تل أبيب" تعيش المأزق الأمني الذي كانت تراه يتنامى أمامها دون القدرة على منعه. ولطالما عبّر قادة الكيان عن الخطر الآتي من الشمال، غير المحصور بحزب الله فقط، ولوكان هو الرئيس، إنما بتموضع لمحور المقاومة يمتد على جغرافيا واسعة، تشكّل طهران وسورية ركيزتين فيه، وهي عقدة نتنياهو والمؤسسة الأمنية وكذلك العسكرية. هذا ولم تبدأ المواجهة في الثامن من أكتوبر، بل تصاعدت في ظل الحرب الكونية على سورية. حاولت "إسرائيل" عبر دعم الإرهاب، وإطلاق المعركة بين الحروب تقليل الضرر، وصولًا إلى فرض شلل استراتيجي لقوى المحور، وهو ما لم يتحقق. ومع انطلاق عملية طوفان الأقصى، أثرت المقاومة في لبنان فتح جبهة الإسناد، لأهدافها المعروفة، دعمًا لغزّة ودرءًا لعدوان محتمل على لبنان.

طوال فترة المواجهة، أفرجت المقاومة عن بعض إمكاناتها، التي ساهمت في خلط كثير من الأوراق في "تل أبيب"، وهو ما يتجلى واضحًا من خلال التصريحات المتناقضة عندما يتعلق الأمر بـ"مستوطني الشمال"، أو الفارق بين التصريح عالي السقف والواقع على الأرض. ومع بروز عقد في التوصل لاتفاق في غزّة ينهي الحرب، وهي عقد "إسرائيلية"، برز مشهد وواقع الشمال من جديد. فثمة تخبط حول اليوم التالي وآخر حول ضرورة إنهاء المعركة جنوبًا، والتفرغ للشمال، كما تتحدث بعض التسريبات، لكن ثمة عقد لفتح جبهة، ولوكانت تصريحات الجنرالات تتحدث عن جهوزية لتوسيع المواجهة لكن بانتظار قرار سياسي. عقد تبرز، أبرزها حول أهداف أي مواجهة وضمانة تحقيقها، وهو ما لا يتوفر.

"تل أبيب" لم تتمكّن من إيجاد حلول لمآزقها قبل السابع من أكتوبر، فكيف ما بعده في ظل عجز عن تحقيق ما رفعته من أهداف وعلى رأسها القضاء على المقاومة؟

شمالًا، يقر الإسرائيليون بتفوق لحزب الله، مرتبط بفهم لواقع "إسرائيل" وما يدور داخلها، وما يعاني منه جيشها. كما أنهم يقرون بصعوبة خوض حرب متعددة الجبهات، لكنّهم يحاولون مع واشنطن تغيير بعض الوقائع، فيما تبدي الأخيرة تردّدًا واضحًا، مرده إلى ما هو ماثل أمامها في اليمن وقبلها في العراق حيث هدأت الجبهة ضدّ قواعدها دون أن تقفل. عليه، ورغم زيارة مسؤولين إسرائيليين إلى واشنطن، وقدوم المبعوث الأميركي إلى لبنان والكيان مطلع الأسبوع الحالي، ثمة محاولة لتحصيل شروط تقي من الانفجار، لكن الشروط قد تصطدم بممانعة من قبل حزب الله، الذي يملك اليد العليا في المواجهة، ومن الصعب تقديم أي تنازل يعطي الكيان منجزًا يطمح اليه، على رأسه "الضمانات الأمنية". لذا، فإن عقدة الشمال آخذة بالتعمق، خصوصًا مع تصعيد حزب الله ضرباته النوعية، والكشف عن قدرات جديدة، خصوصًا بعد اغتيال قائد وحدة نصر الشهيد أبو طالب، وهو ما يعطي صورة عن أن قرار المقاومة يقضي بحتمية الرد على التصعيد بتصعيد يوازيه أو يتخطاه، وهو ما يؤكد أيضًا ما كان صرح به السيد حسن نصر الله سابقًا عن التوسيع مقابل التوسيع.

إن العقدة تكمن في أن المواجهة مع لبنان لن تكون محدودة، بل هي قابلة للتوسع مباشرة، وأن العقدة الأخرى تكمن في عدم نية حزب الله التراجع دون وقف إطلاق نار في غزّة، وهو ما يعد إحدى أهم المسائل التي تضع صانع القرار في "تل أبيب" أمام خيارات أحلاها مرّ.

لم تتمكّن «تل أبيب» من إيجاد حلول لمآزقها قبل السابع من أكتوبر، فكيف ما بعده في ظل عجز عن تحقيق ما رفعته من أهداف وعلى رأسها القضاء على المقاومة؟

التحليل الإخباري

الشباب الأميركي المعتصم جزء من جبهة المقاومة

زهراء جونى
كاتبة ومحللة سياسية

لو لم يكن الحراك الطالبي في الجامعات الأميركية والغربية مؤثرًا، لما توجّه الإمام السيد علي الخامنئي في رسالته الأخيرة إلى المعنيين فيه بالقول "أنتُم تُشكّلون الآن جزءًا من جبهة المقاومة، وقد شرعتُم بنضالٍ شريفٍ تحتَ ضُغوطِ حكومتكم القاسية التي تُجاهر بدفاعِها عن الكيان الصهيوني الغاصب وعديمِ الرَّحمة". يُدرك الغرب جيدًا معنى هذا الكلام، وقد وصلهُ الأثر الفعلي للتظاهرات العالمية لا سيما داخل الجامعات، عندما تضررت صورة "أميركا العظمى" في العالم وظهرت حقيقة الشعارات التي نادت بها الولايات المتحدة طيلة السنوات الماضية.

يكفي أن نراجع أداء البيت الأبيض وتعليماته للشرطة وإدارة الجامعات الأميركية، لنفهم أولًا كيف أوجعت هذه التحركات قادة الولايات المتحدة ورئيسها وأثرت في المشاريع والسياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، وندرك ثانيًا حجم الزيف والادّعاء الأميركي بالحريات ومفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تجرّدت منها أميركا بشكل كامل حين ارتبط الأمر بمصالح الكيان "الإسرائيلي" وصورته وبقائه. كما لم يعد بالإمكان إخفاء الحقيقة أو التلاعب بالعقول عبر الدعاية الغربية التي اعتمدها الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية لسنوات طويلة.

صحيح أن واشنطن نجحت لعقود من الزمن في ممارسة انتهاكات حقوق الإنسان ضدّ الفلسطينيين من خلال تواطؤها ولامبالاتها، إلا أنّ الإبادة الجماعية التي ارتكبها كيان العدوّ في قطاع غزّة ولا يزال، كشفت عن الواقع الصارخ للحياة تحت وطأة الاحتلال، كما عكست الاحتجاج العالمي على الفظائع المرتكبة في غزّة إيمانًا أساسيًا بالسلام والعدالة والكرامة الإنسانية.

ويكفي أن نتابع بالأرقام انعكاس الحرب في غزّة ومجازر الاحتلال بحق الفلسطينيين، على المزاج الشعبي في العالم وتغيير نظرته وترابطه بالقضية الفلسطينية وحقيقة الاحتلال، لنكتشف حجم المأزق الصهيوني على صعيد صورة الكيان أمام العالم. ففي آخر استطلاع للرأي أجرته مؤخرًا مؤسسة "يوغوف" يظهر واضحًا التغيّر الملحوظ في الرأي العام، حيث أصبح ٥٦٪ من مواطني المملكة المتحدة يؤيدون الآن وقف تصدير الأسلحة إلى "إسرائيل"، وهذا الأمر يمثل تحولًا كبيرًا عن المواقف السابقة. ويعكس هذا الوعي والتعاطف المكتشف حديثًا إدراكًا متزايدًا لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضدّ الفلسطينيين.

كما يعتقد ٥٩٪ من المشاركين في الاستطلاع أنّ "إسرائيل" ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان في غزّة، في إدانة صارخة للعنف والقمع الذي يعانيه السكان الفلسطينيون. وتشير بيانات استطلاعات الرأي إلى تحوّل في المشاعر العامة في جميع أنحاء العالم الغربي، مع تزايد الدعم لوقف إطلاق النار والدعوات إلى إجراء محادثات "سلام".

وحتّى في الولايات المتحدة التي لطالما كانت مؤيدًا قويًا لـ"إسرائيل"، كان هناك انخفاض ملحوظ في تأييد الرأي العام للمساعدة العسكرية لـ"إسرائيل" ما يشير إلى خيبة أمل متزايدة من الوضع الراهن على المستوى السياسي. وتأتي نتائج هذا الاستطلاع لتُضاف إلى دراسة سابقة لصحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، نشرتها في بداية الحرب على غزّة، عكست بشكل واضح المسار الجديد والتبدّل الذي يسير فيه العالم على مستوى دعم القضية الفلسطينية ورفض سياسة الإبادة التي ينتهجها كيان العدو.